

# هل يحتاج عالم المساعدات الدولية لمراقب؟

أسميثا نايك

الفحوصات الروتينية للحامض النووي DNA للعاملين في المجال الإنساني وتقديم التعويضات للضحايا.

وعلى الرغم من كل ذلك ما يزال التقدم على أرض الواقع بطيئا بشكل مؤلم حيث اكتشف أحد تقارير منظمة إنقاذ الطفل في عام ٢٠٠٦ أن لا شيء تغير وأن العلاقات الجنسية بين الفتيات القاصرات والعاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام مستمرة علنا في مجتمع اللاجئين في ليبيريا، كما تم الكشف عن إدعاءات مشابهة في نيبال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وهاييتي، مما أثار شكوك حقيقية بشأن التزام المجتمع الدولي بتنفيذ هذه السياسات على قاعدة العاملین.

## دلالات على إخفاقات أكبر؟

لا شك أن ثقافة التقييم أصبحت أكثر تأصلا الآن فلقد انبثقت العديد من المبادرات المخصصة للمساءلة المتزايدة والأداء المحسن في عالم التنمية. وتشتمل هذه المبادرات على شبكة التعلم الإيجابي للمساءلة والأداء

هل قام المجتمع الدولي الإنساني باتخاذ خطوات حماية كافية لضمان قيام نظام المساعدات الإنسانية بما يلزم للتأكد من تأدية المساعدات الإنسانية لواجباتها على أفضل وجه بعد مرور خمس سنوات على فضيحة الاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين في غرب أفريقيا على يد العاملين في المجال الإنساني؟

لقد أدت الاتهامات الواردة في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة إلى موجة من الاستجابات حيث تم على الفور إنشاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالاستغلال الجنسي<sup>١</sup> والاعتداء كمنتدى لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتناول المشكلة بالتكافل. وأصدر الأمين العام للأمم المتحدة نشرة حول "التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وأسست النقاط البؤرية الداخلية والشبكات، والآن يتوفر التدريب والتوجيه والدعم للمساعدة على القضاء على مثل هذه الاعتداءات. وتم تحقيق الكثير على مستوى السياسة على يد أفراد متحمسين تحمسا حقيقيا. وصدرت بعض أكثر الأفكار جذرية عن مصادر مطلعة داخل الجهات الإنسانية، ومن بينها إجراء

ففي عام ٢٠٠٢ أدرك المجتمع الإنساني أن الأمور ليست على ما يرام فيما يتعلق بالمساعدات الدولية وأنها لا "تفعل الخير" الخير وحسب، بل أنها قد تتسبب "بالضرر" أيضا، فلقد كشفت فضيحة الجنس مقابل المساعدات النمط الخفي للاستغلال الجنسي للأطفال اللاجئين على يد العاملين في المجال الإنساني وقوات حفظ السلام، وبيئت بشكل جلي وواضح كيف يمكن استخدام أدوات المساعدة الضئيلة كالبسكويت أو الصابون أو الأغذية البلاستيكية كأداة لقمع ضحايا النزاعات الأكثر ضعفا. لقد مثلت هذه الحالة إخفاقا في المساءلة على جميع المستويات وهي تشكل إساءة خطيرة لسبل استخدام وتوظيف مساعدات المانحين من جهة وإساءة مشينة للمستفيدين من جهة أخرى.



مساعدات إنقاذ من جميع أنحاء العالم تصل إلى المطار في باندا آتشه في إندونيسيا في أعقاب التسونامي

المساعي الأخرى التي تهدف إلى التنظيم الذاتي والتعلم. ويبدو أن الفكرة تحظى بدعم الجهات المانحة التي يأتي من خلالها قدر كبير من التمويل الدولي.

نحن بحاجة إلى بذل المزيد لزيادة مستوى المساءلة. وربما يجب علينا النظر في تأسيس هيئة مستقلة لتقديم التقارير حول أداء وفعالية النظام الإنساني.

هيلاري بين الوزير السابق لوزارة التنمية الدولية البريطانية<sup>٧</sup>

غالبًا ما يتم تشبيه الالتزامات تجاه المانحين والمستفيدين في غالب الأحيان بطرفين متضادين يسحب كل منهما في اتجاه مختلف ولكنهما لا يجب أن يتنافرا هكذا فالمانحون والمستفيدين لهم مصلحة مشتركة في البرامج الفعالة والكفاء التي لهم رأي فيها وخاصة عندما يكون الحديث عن المليارات من الدولارات<sup>٨</sup>. ويقع العبء على حكومات الجهات المانحة والمؤسسات كونهم المؤتمنين على الأموال التي يضعون أيديهم عليها للدعوة إلى مساءلة أكبر للمستفيدين ودافعي الضرائب على حد سواء فضلا عن استخدام تمويل المساعدات لصالح النفوذ السياسي. وبينما يجب عليهم دفع عملية إنشاء جهة مراقبة دولية، يجب أن تكون هذه الهيئة مستقلة تماما عنهم ويجب أن يخضعوا هم أنفسهم لعمليات التدقيق التي سيجريها الهيئة.

إن الانطباع السائد عن عدم كفاءة وشفافية وكالات تقديم المساعدات لا تساهم إلا في تقويض وتقليل جودة العمل المتفاني الجيد الذي تنجزه الوكالات. وإذا كتب للمنظمات الإنسانية أن تكون منظمات كفاء تحافظ على المعايير وتتصدر الطريق نحو حكومات وسلوك مؤسسي أفضل، فيجب عليها بذل أقصى ما لديها للاحتفاظ بالأسس الأخلاقية بنفسها ولقد آن الأوان للانتباه بشكل أكبر لهذه القضايا والتشديد على قضية المساءلة.

أسميتا نايك (asmita99@yahoo.co.uk) تعمل مستشارة مستقلة.

١. <http://ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&DocId=1001083>
٢. هيئة الإذاعة البريطانية، "الجنس مقابل المساعدات في ليبيريا" 8 مايو 2006 على <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/4983440.stm>
٣. [www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/9607](http://www.refugeesinternational.org/content/publication/detail/9607)
٤. [www.tsunami-evaluation.org](http://www.tsunami-evaluation.org)
٥. [www.charitywatch.org/aboutaip.html](http://www.charitywatch.org/aboutaip.html)
٦. [www.oneworldtrust.org/?display=index\\_home](http://www.oneworldtrust.org/?display=index_home)
٧. صحيفة الغارديان، "بين يهاجم الأمم المتحدة بخصوص الاستجابة للكوارث"، 23 يناير 2006
٨. كانت قيمة تقدير عام 2002 للمصاريف التشغيلية غير الربحية في 37 دولة حوالي 1.6 ترليون دولار (ما يساوي خامس أضعف اقتصاد في العالم); مجلة النيوزويك، "أين المال"، 5 سبتمبر 2005، تم التبرع بمبلغ 13 مليار دولار لكارتة تسونامي - وخمسة مليارات من الموارد الخاصة وفقا لمبادرة أثر المنظمات غير الحكومية 2006، نفس المصدر السابق.

جميعها تتمتع بدور رئيسي تقوم به في دفع برنامج العمل إلى الأمام. ولكنها وحدها ليست كافية وهناك ضرورة لممارسة الضغوط الخارجية. ويمكن أن تأتي هذه الضغوط فقط من هيئة رقابة/أمانة مظالم دولية مستقلة نفوض لإجراء التحقيقات والتقييمات المستقلة. ولا يمكن للآليات الداخلية أن تكون حيادية بالكامل، حتى عندما يستعينوا بالاستشارات الخارجية، طالما أن المنظمات التي يتولون تقييمها هي ذاتها التي تديرهم. ويمكن لأي هيئة مستقلة فقط أن تحقق بنظام وشفافية في الانتهاكات التي تظهر حاليا إلى السطح فقط بطريقة فوضوية وكلما أثير الموضوع.

ويمكن لهذه المؤسسة أن تعرض على رفع الدعاوى القضائية ضد المنظمات وموظفيها إما في الدول التي تقع فيها وإما في الدول التي تعمل بها ومحاسبتهم على إهمالهم. والمطلوب من وكالات تقديم المساعدات هو أن تمارس واجب العناية المعقولة في الظروف المعطاة لتجنب أي أضرار يمكن توقعها بشيء من التعقل ولكن قلما تعرض ليحاسب عليها القانون. وفي معظم الأحيان تخفق المنظمات في التمييز بين الأشياء التي تستطيع تغييرها وتلك التي لا تستطيع تغييرها، بالتركيز على المشاكل المجتمعية الأكبر بدلا من التركيز على القضايا التي تقع تحت سيطرتها، ومنها على سبيل المثال قدرتها على تكييف موظفيها حول الاستغلال الجنسي ومراقبتهم وتأديبهم، أو مسؤوليتها عن التنسيق بين الوكالات الأخرى بشكل فعال وغير أناني لتجنب تدمير أموال المانحين. ومن الواضح أن الوكالات الدولية تعمل في ظل ظروف صعبة، ولا يمكن تحميلها المسؤولية وحدها بشكل مطلق ولكن يمكن مطالبتها ببذل أفضل ما لديها.

ويمكن لمكتب أمين المظالم إنشاء تحالف من الوكالات على أساس إجراءات المساءلة والكفاءة والفعالية، واستسقاء العبر من المبادرات مثل دليل تصنيف المؤسسات الخيرية<sup>٩</sup> للمعهد الأمريكي للنزعة الإنسانية أو فهرس المساءلة العالمية لمشروع عالم واحد<sup>١٠</sup>. ويمكن أن يساعد ذلك على ضمان أن يتلقى المستفيدون المساعدة التي يحتاجونها من خلال تمكين تدفق المال إلى المنظمات القادرة على تقديم الخدمات الجيدة. وعندها سيكون لدى دافعي الضرائب والجهات المانحة ثقة أكبر في أن أموالهم تستخدم استخداما رشيدا. وقد تستطيع المؤسسات المانحة أن تتخذ القرارات على أساس المعايير الموضوعية وبذلك تفتح مجالاً أمام التنافس الحقيقي بين الوكالات على أساس جودة عملها.

لقد بدأ الجدل حول فكرة "أمين المظالم" المستقل بعد الاستجابة الإنسانية للإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا ولكن لم يتم تجربة عمل منظمة بأنواع الوظائف المقترحة أعلاه، إنها فكرة حيوية وجزء مفقود من عتاد المساءلة وقد تساعد هذه الفكرة على رفع شأن وتعزيز

في مجال العمل الإنساني، ولجنة التنسيق الوطنية، والتنسيق الجنوبي/جودة التفاعل المشترك، ومشروع بناء القدرات لحالات الطوارئ، وشراكة المساءلة الإنسانية، وتحالف انتر أكشن InterAction، والمحاسبة الإدارية للمنظمات غير الحكومية، والمشروع العالمي للمساءلة لمشروع عالم واحد، وقانون الموازنة الجيدة للعاملين في مجال المساعدات، ومشروع سفير، على سبيل المثال لا الحصر.

ومن المخيب للأمال في ظل التزايد السريع للمصالح والفعاليات لتحسين الأداء أن نجد نقدا عفا عليه الزمان يوجه إلى عمليات تقديم المساعدات في التقييمين الرئيسيين بين الوكالات لكارتة تسونامي. فكل من مبادرة أثر المنظمات غير الحكومية<sup>١١</sup> التي يرأسها الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وتحالف تقييم تسونامي<sup>١٢</sup> لاحظ وجود تكرار وتبديد ونقص في المساءلة والمهنية كما طرحت مخاوف رئيسية وانتقادات مشابهة جدا لتلك الانتقادات التي ذكرت في تقييم عام ١٩٩٦ للاستجابة الإنسانية في رواندا.

من الواضح أنه لا زالت هناك فجوة في المساءلة والمنظمات الدولية تستمر في العمل في جو من العدم بعيدا عن التدقيق في بلدانها الأصلية وتعمل في أماكن تتصف بضعف الأنظمة الديمقراطية والقانونية. فالمساءلة أمام من يقدمون لهم الخدمة (المستفيدون) وأمام من يدفعون المال (دافعو الضرائب والأشخاص المانحين من الدول المتقدمة) تعد ضعيفة جدا مقارنة بالموارد المتوفرة لمستخدمي الخدمات الممولة سرا أو علنا في الدول المتقدمة. فمستخدمو الخدمات في العالم المتقدم ممن يتلقون معاملة سيئة من المؤسسات العامة (على سبيل المثال، إذا عانوا من إساءة المعاملة/الإهمال من قبل مقدمي الخدمات) يمكنهم مقاضاتهم من خلال المحاكم لتجاهلهم لهم، ويمكنهم رفع الدعاوى الجنائية، وحشد البرلمانيين، ونشر الوعي من خلال مجموعات الحملات أو الإعلام، والتقدم بالشكاوى للهيئات الحكومية أو المطالبة بالبحث أو التحقيقات العامة. قد تكون وسائل رد الحقوق هذه ليست مثالية ولكن الآليات موجودة على أرض الواقع على الأقل. وليس هناك خيار واحد من هذه الخيارات متاحا أمام المنتفعين من المساعدات. فهم ببساطة يعيشون في دول ليس لديها هذه العمليات الديمقراطية أو القانونية، والمنظمات الدولية لم توفر لهم البدائل المناسبة. ووفرة مبادرات التدريب وبناء القدرات القائمة والتدابير أو التقييمات ذاتية التنظيم لن تعوض هذا النقص.

## المساءلة بالضغط

هناك طاقة متزايدة وتحمس للأداء المحسن الذي يجب الترحيب به. والمجهودات التي تهدف إلى التنظيم الذاتي، والاعتماد، والتدريب، والتعلم، وبناء القدرات